**الاختيار أم الانتخاب من أجل الجمعية التأسيسية؟ دروس من التاريخ**

****

*بقلم لوريان آبدايك تولير وتوبايوس بيرل*

يمكن لليبيا تعلم الكثيرة من التاريخ عند التفكير في أفضل طريقة لصياغة دستورها وتقرير ما إذا كانت الجمعية التأسيسية يجب أن تُنتخب من قِبل الشعب أو تُختار بواسطة مجلس النواب.

طرابلس، 11 أغسطس:

قبل يومين فقط من انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو، أصدر المجلس الوطني الانتقالي الليبي تعديلاً [للإعلان الدستوري لعام](http://www.righttononviolence.org/mecf/03082011-proposal-draft-constitutional-charter-for-the-transitional-stage/) 2011 - الوثيقة القانونية التي تعرِّف القواعد الأساسية للمجتمع الليبي خلال الفترة الانتقالية. وقد نص التعديل الخاص بالمادة 30 على أن الجمعية التأسيسية المعنية بصياغة الدستور الليبي الجديد سوف تُنتخب من قبل الشعب بدلاً من أن تُختار من قِبل المؤتمر الوطني العام.

 كان توقيت التعديل مفاجئاً. وقد غضب العديد من الليبيين غضباً شديداً للتغيير المفاجئ، حيث إن العديد من المرشحين لعضوية المؤتمر الوطني العام كانوا قد خاضوا حملاتهم الانتخابية بناء على مؤهلاتهم التي تسمح لهم باختيار الجمعية التأسيسية. وقد شعر هؤلاء المرشحون أن التغيير الذي جاء في الدقيقة الأخيرة قوض أحد الأركان الرئيسية لانتخابهم. وهناك تيار قوي من الرأي أن المؤتمر الوطني العام الجديد يجب أن ينقُض قرار المجلس الوطني الانتقالي على أساس أنه لم يكن يحق له اتخاذ مثل ذلك القرار، وإعادة المؤتمر الوطني العام لكونه الهيئة المنوط بها اختيار الجمعية التأسيسية، لكن لم يتم بعد صياغة اقتراحات ملموسة.

 وبينما ينظر الليبيون خلال الأيام القادمة الاقتراحات المتاحة لاختيار الجمعية التأسيسية، يمكنهم أن يستفيدوا من مراجعة شاملة للطرق المختلفة لاختيار واضعي الدستور في المنطقة وفي التاريخ. مثل تلك النماذج يمكن أن تنبئ الليبيين عن المشاكل التي يجب تفاديها والنجاحات التي يجب إتباعها لوضع إجراءات دستورية عامة تضفي الشرعية على دستورهم وتعده لنجاح طويل الأمد. يقدم هذا المقال نموذجين من المنطقة - مصر وتونس - وأربعة نماذج من التاريخ - ماساشوستس، والولايات المتحدة، وبولندا، والنرويج.

**الإجراءات الدستورية الليبية الحالية**

 أخذاً في الاعتبار تعديلات 5 يوليو، يكون قد تم تعديل الإجراءات الدستورية الليبية الحالية المنصوص عليها في المادة 30 من الإعلان الدستوري مرتين، حيث كانت المرة الأولى [في 13 مارس 2012](http://www.righttononviolence.org/mecf/13032012-amendment-n01-2012-timeframe-drafting-constitution-composition-voting-procedure-constituent-assembly-libya/). وقد حدد ذلك التعديل أن الجمعية التأسيسية يجب أن تضم ستين عضواً إتباعاً لنموذج لجنة الستين التي شُكِلت لوضع [دستور استقلال ليبيا في 1951](http://www.righttononviolence.org/mecf/07101951-new-constitutional-document-constitution-of-1951/)، على ألا يكون أي منهم من أعضاء المؤتمر الوطني العام أيضاً. ومع تعديل 5 يوليو، سوف يُنتخب الأعضاء الستين (الذين لا يمكن أن يكونوا من أعضاء المؤتمر الوطني العام) من خلال الاقتراع المباشر والحر في تاريخ مستقبلي لم يحدد بعد حتى الآن.

 وقد نُسِب كل من تعديل 13 مارس و5 يوليو إلى رغبة المجلس الوطني الانتقالي السماح بتمثيل إقليمي أكبر في العملية الانتقالية رداً على الحركات الفيدرالية، طبقاً لعصر ما قبل القذافي، والتي هددت بمقاطعة انتخابات المؤتمر الوطني العام وبزعزعة أمن العملية الانتقالية بوجه عام.

 ضمت "لجنة الستين" عام 1951، والتي جاء ذكرها بشكل واضح في التعديلات أعلاه، عشرين عضواً من كل المناطق الليبية الرئيسية: طرابلس وبرقة وفزان. بيد أنه باستعمال ترتيبات "مماثلة" أو "شبيهة" دون مواصفات أخرى، فإن التشكيل المحدد لهيئة إعداد الدستور يظل عالقاً رسمياً. وسوف يكون على المؤتمر الوطني العام توضيح هذا الأمر، إضافة إلى إجراءات الانتخابات، خلال الأسابيع اللاحقة للحل التلقائي للمجلس الوطني الانتقالي عند انعقاد الاجتماع الأول للمؤتمر العام.

**النماذج الإقليمية**

 إذا ظل المؤتمر الوطني العام على هذا الطريق وعُقِدت انتخابات مباشرة للجمعية التأسيسية، فإن الإجراءات الدستورية الليبية سوف تحتل موقعاً وسطاً بين الإجراءات الدستورية لتونس ومصر. ففي الوقت الحالي، من المقرر أن تتبنى البلدان الثلاثة دستوراً جديداً تماماً بدلاً من تعديل أي دستور قائم.

 كأول دولة تطرد دكتاتورها، زودت الحكومة الانتقالية التونسية الجمعية التأسيسية المنتخبة بسلطات تشريعية إضافة إلى سلطة إعداد الدستور، وليست هناك هيئة منفصلة للقيام بهذه الوظائف أو هيئة قائمة تنافس عليها. وقد تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولى للنصوص الدستورية - مثل [الديباجة](http://www.righttononviolence.org/mecf/04062012-proposal-finalized-draft-preamble-tunisian-constitution/) – وتم تحديد يوم 23 أكتوبر 2012 لإجراء الاستفتاء على النص بالكامل، وهو عرضة للتغيير.

 بعد انتقال الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى شرم الشيخ في فبراير الماضي، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة "[إعلاناً دستورياً](http://www.righttononviolence.org/mecf/13022011-new-constitutional-document-scaf-constitutional-proclamation/)" قدّر تكليف ثلاث هيئات منفصلة - الجمعية التأسيسية، والبرلمان ومجلس الشورى - بوظائف تشريعية. وقد اختار البرلمان الأعضاء المائة للجمعية التأسيسية وضمّْن في ذلك العدد أعضاء من البرلمان نفسه، والتي تخضع شرعيته الآن لنزاع أمام المحاكم الإدارية، إضافة إلى المحكمة الدستورية العليا.

 بعد أن اجتمعت الجمعية التأسيسية، حلت المحكمة الدستورية العليا البرلمان بعد أن أتضح أن الشكل الذي صُمِمت به الانتخابات لم يكن شكلاً عادلاً (عنت حصص مرشحي الأحزاب والمستقلين عند الممارسة أن المرشحين المستقلين، الذين كان عددهم أكثر، يحتاجون إلى أصوات أكثر من المرشحين الحزبيين لضمان مقعد في البرلمان).

 أوقع التأثير المشترك [لتعديل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للإعلان الدستوري](http://www.righttononviolence.org/mecf/18062012-amendment-scaf-amendment-egyptian-constitutional-declaration/) - والذي من بين أشياء أخرى، أعطى السلطة التشريعية إلى هيئة عسكرية غير ديموقراطية - مع [محاولة الرئيس مرسي إعادة البرلمان](http://english.ahram.org.eg/News/47250.aspx) والقضايا المعلقة التي قد تحل الجمعية التأسيسية، بمصر في مستنقع من الفوضى الدستورية.

 على الرغم من القرب الزمني العجيب بين تعديل الإعلان الدستوري في 5 يونيو والانتخابات، مقارنة بمصر، تظل الخارطة الدستورية في ليبيا واضحة. ومقارنة بتونس، رغم أن الوظائف التشريعية والدستورية هناك مجتمعة لمجلس واحد، فإن عملية اختيار ذلك المجلس وتلك التي حُدِدت حالياً من أجل ليبيا متماثلتان جداً.

**النماذج التاريخية**

 يمكن فهم كلتا الإجراءات الدستورية التونسية والمصرية أفضل ما يمكن مقارنة بالتاريخ؛ إضافة إلى أن الممارسات التاريخية لبعض الدساتير الأولى، مع دمجها أو مقارنتها ببضع إجراءات إقليمية معاصر، تقدم لليبيين نماذجاً ذات صلة وثبتت فعاليتها عبر الزمن.

 بدأت الإجراءات الدستورية الرسمية بأول وثائق رسمية تسمى "دساتير". وعلى الرغم من وجود بعض البوادر، فإن الخطط الرسمية الأولى للحكومة التي عملت على تعريف وتحديد الحكومة وتكون مسماة "دساتير" يمكن العثور عليها في الولايات الثلاثة عشر الأمريكية الأولى في عام 1776، قبل إعلانها الاستقلال عن بريطانيا العظمى. غيرت تلك الدساتير مفهوم ومعيار الدستورية الموضوعية إلى الأبد لكن ليس بالنسبة للإجراءات الدستورية لبولندا والنرويج كما سنرى.

 تطورت إجراء تبني هذه الدساتير الأمريكية. فبداية، أصدر مشرعون مؤقتون (توقفت السلطة التشريعية الرسمية عندما هرب الحكام الملكيين المستعمرين في بداية 1775) الدساتير كما كانوا يصدرون التشريعات المعتادة.

 إلا أنه سريعاً ما ارتفعت الشكاوى من أن مثل تلك الهيئة غير مخولة بشكل محدد من قبل الشعب لكتابة مثل تلك الوثيقة المهمة. بدءاً من [المؤتمر الخامس لفرجينيا](http://books.google.com/books?id=bQEtAQAAMAAJ&pg=PA93&lpg=PA93&dq=fifth+virginia+convention+journal&source=bl&ots=r6YZkPohyB&sig=4fa6tvu1NIzIWqes6rdiZtnHh44&hl=en&sa=X&ei=AGhrT8CHBKrz0gG5qKTVBg&ved=0CFMQ6AEwBw#v=onepage&q&f=false)، والذي اجتمع في 6 مايو 1776 واصدر دستور فرجينيا في 29 يونيو 1776، عُقِدت انتخابات خاصة، مشابهة للإجراءات التونسية، تخول هيئة معينة كتابة الدستور وإصدار التشريعات الخاصة بالنواحي الضرورية الأخرى.

رغم ذلك، في أكتوبر 1776، عندما طلب مجلس ماساشوستس التشريعي المؤقت تفويضاً من بلدات ماساشوستس لكتابة دستور، رفض مجلس بلدية مدينة كونكورد الإجراءات الدستورية المقترحة. بدلاً من ذلك، دعت كونكورد إلى إجراءات مشابهة لتلك التي قرر الليبيون إتباعه - مجلس منتخب منفصل ومتميز تماماً عن الهيئة التشريعية المؤقتة، يُنتخب بشكل محدد (وينتخب فقط) لكتابة الدستور.

 كان [السبب الذي أعطاه مجلس كونكورد](http://www.constitutionalisms.com/2012/05/when-concord-invented-constitutional.html) لهذا الإجراء هو أن الحقوق والامتيازات التي يُصمم الدستور لتوفيرها للمواطنين في مواجهة الحكومة لا يمكن ضمانها إذا ظل نفس المجلس الذي جاء بالدستور قائماً، حيث إن سلطة الابتداع تلازمها سلطة التغيير والإلغاء.

 رأي مجلس كونكورد في الولايات الشقيقة أنه رغم تحول المجالس المؤقتة إلى كيانات مختلفة قانونياً بعد إعلان الدستور، فإن الهيئات التشريعية الجديدة، المكوّْنة من نفس أعضاء الكيانات المؤقتة، غيرت فيما بعد الدساتير دون عقوبة أو عاقبة. (ثبتت صحة هذه الملاحظة المتبصرة أيضاً عبر التاريخ، رغم إجراء استفتاءات شعبية بعد صنع الدستور.)

 فاز هذا الاعتراض في النهاية وتم تغير الإجراءات الدستورية في ماساشوستس في النهاية، حيث تم في 1780 تبني دستور كتبه جون أدمز. ويظل هذا الدستور أطول الدساتير القائمة التي ما يزال يُعمل بها.

 تم في النهاية تبني الإجراءات الدستورية لماساشوستس لكتابة الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة في 1787 مع اختلاف واحد: بدلاً من انتخاب "المؤتمر" الفيدرالي انتخاباً مباشراً، اختار المجلس التشريعي لكل ولاية ممثليه.

 وعلى الرغم من عدد الوفد الممثل لكل ولاية (تراوح ما بين 2 و8 أفرد)، كان لكل ولاية صوت واحد فقط، مما جاء في الواقع بعنصر الأغلبية الساحقة إلى كل عمليات اتخاذ القرارات. وكانت إحدى فوائد اختيار الولايات لكتاب الدستور أن أكثر العقلاء وأفضلهم تأهيلاً في ذلك الوقت (بدلاً من أولئك الذين يفوزون بالانتخابات) اجتمعوا في فيلادلفيا، مما جعل توماس جيفرسن في باريس يعد المجلس "جمعية لأنصاف الآلهة". جزئياً، نتيجة لمكانة الـ"آباء المؤسسين" والإرث المستمر لهم، يظل الدستور الأمريكي محل احترام واسع من الشعب بوصفه ثاني أقدم دستور يستمر العمل به في العالم.

 كانت بولندا ثاني دولة تتبني دستوراً رسمياً في 3 مايو 1791. وكان الأمر هناك يشبه ما تم مبكراً في 1776 في الولايات الأمريكية، حيث أخذ المجلس التشريعي على عاتقه إصدار دستور جديد. بدءاً من 1788، اغتنم السيجيم [المجلس التشريعي] البولندي فرصة انشغال روسيا، المهيمن المعتاد على البلد، بالحرب مع العثمانيين، وأعلن نفسه "إتحاداً للنواب" لعرقلة استخدام "حق النقض الحر"، حيث يمكن لأقلية صغيرة أو حتى عضو واحد أن يوقف أي إجراءات يتم اتخاذها.

 إضافة إلى هذه المخالفة الإجرائية، فإن "دايت الأربعة أعوام" (الدايت هو تعبير تقليدي عن الجمعية التشريعية) تضاعف حجمه عندما تم في انتخابات 1790 الإبقاء على أعضاء المجلس السابق ضمن الإتحاد لمتابعة التقدم في الإصلاحات ووضع دستور جديد. وكانت المخالفة الإجرائية الأخيرة هي إعداد المسودة الدستورية النهائية في السر من قبل الملك ستانيسلو ومجموعة من الإصلاحيين وتمريرها خلال عطلة عيد الفصح في غياب العديد من المنشقين عن الجلسات (ودون إرسال إخطارات لاستدعائهم). لذلك لم يكتمل النصاب في 3 مايو 1791 عندما مرر الدستور ولقي استقبالاً حافلاً.

 في النهاية، أثار الأعضاء الساخطون في المجلس التشريعي المشاعر المناهضة للدستور ودعوا روسيا لإعادة النظام السابق. وقد أدى ذلك في النهاية إلى تقسيم بولندا في 1793. و رغم أن دستور 1791 مات ميتة سريعة، فقد ظل حياً في الذاكرة البولندية وما يزال يوم 3 مايو حتى الآن عيداً وطنياً بولندياً.

 كُتبت الكثير من الدساتير في تتابع سريع بعد الدستورين الأمريكي والبولندي، بما فيها الدساتير الفرنسية (1791, 1793, 1795)، والدستور الهولندي (1798)، والسويدي (1809)، والإسباني (1812). ورغم ذلك فإن الدستور التالي الذي ظل باقياً حتى الآن هو الدستور النرويجي لعام 1814.

 بعد ضمها بمعاهدة إلى السويد في وقت مبكر من عام 1814، أعلن ملك السويد أنه بعد الاستماع إلى "أكثر الرجال الأجلاء" في النرويج، سوف يعلن دستوراً للبلاد. تجول ولي عهد الدنمارك، والوصي على عرش النرويج المبعد بطريقة دبلوماسية، مملكته السابقة للوقوف على مشاعر الشعب تجاه الإتحاد السويدي الجديد والإعلان الدستوري. فجمع شخصيات بارزة في "اجتماع للرجال العظماء"، بمن فيهم الأعيان والعلماء، [لمناقشة الوضع](http://translate.google.com/translate?hl=en&sl=no&u=http://www.constitutionalisms.com/2012/07/chapter-on-norwegian-constitutional.html&prev=/search%3Fq%3Dchapter%2Bon%2Bnorwegian%2Bconstitutional%2Bprocedure%26hl%3Den%26client%3Dsafari%26rls%3Den%26prmd%3D).

 أوصى أولئك الرجال "العظماء" باجتماع الجمعية الدستورية النرويجية بدلاً من قبول دستور بالإعلان من السويد. فتم الإعلان عن انتخابات، وتم تشجيع الشعب على اختيار "رجال مستنيرين" للاجتماع في إدسفول (أشير إليهم فيما بعد بـ"رجال إدسفول") لوضع دستور جديد. وقد استوحى الدستور الذي تبنته الجمعية المنتخبة في 16 مايو 1814 من كل الدساتير (الوطنية) التي سبقته.

 على الرغم من الحرب على الدستور الجديد والعديد من التغييرات التي وقعت في النرويج، فإن دستور 1814، الذي عُدِل عدة مرات، يظل سارياً كقانون أساسي ومركزي للهوية الوطنية النرويجية بعد حوالي 200 عام.

**التعلم من النماذج الإقليمية والتاريخية**

 ما الذي يمكن أن نتعلمه بشأن الإجراءات الدستوري من هذه الأمثلة الإقليمية والتاريخية المختلفة؟ أولاً، الإجراءات الدستورية تختلف من بلد إلى آخر، مع ذلك فإن كل الإجراءات الدستورية تُخلق متساوية.

 بعض الإجراءت، مثل تلك التي اتُخِذت في مصر وبولندا، تميل إلى كونها تقسيمية ويمكن أن تؤدي إلى تفسخ العملية، وحتى إلى تفسخ البلد نفسه. إجراءات أخرى، مثل الإجراءات الدستورية المبكرة للولايات الأمريكية المنفردة، يرفضها ويحسّْنها مواطنوها على أسس أيديولوجية. وهناك إجراءات أخرى، مثل تلك الخاصة بماساشوستس، في الولايات المتحدة، والنرويج (وربما تونس، رغم أنه يتبقى رؤية ذلك)، تساهم في إضفاء الشرعية على الدستور وإجراءاته، وتؤدي إلى الاستقرار وطول العمر.

 أي طريقة لتحديد كتبة الدستورعن طريق الانتخاب أم الاختيار سوف تساهم أكثر في إضفاء الشرعية والاستقرار على الإجراءات الدستورية الليبية؟ مع مراعاة الإشارات الصادرة عبر التاريخ ومن المنطقة، يبدو أن كلاً من الانتخاب والاختيار من قبل سلطة مؤسساتية له فوائده ومساوئه، والتي حللناها هنا، لكن أي من الطريقتين يمكن أن يساهم ظاهرياً في تحقيق الشرعية الإجرائية للدستور.

 لقد حظي كل من "رجال إيدسفول" المستنيرين في النرويج، ومؤتمر ماساشوستس، والجمعية التأسيسية في تونس بالشرعية من خلال الانتخابات الديمقراطية المباشرة.

 وفي حالة النرويج، حظيت الانتخابات بمزيد من الشرعية بتوصية من قبل "اجتماع الرجال العظماء"، الذين اختارهم الملك فريدريك. وفي ماساشوستس، طالب الناس لمدة طويلة بمؤتمر منفصل لا يمكنه التشريع أيضاً، وبذا إنكار حقوقهم. وأضفى انتخاب المندوبين المزيد من الشرعية على المؤتمر، ليس فقط لكونه ديمقراطياً، لكن لكونه تجاوب مع مطلب شعبي. وفي تونس، يبدو أن الدقة المطلقة وغياب العنف والنزاع في إتباع الإجراءات الدستورية كما حُدِدت كان له تأثير مشرع على العملية، وربما، الدستور الناتج.

 في حالة وجود مجلس تشريعي منتخب وهيئة منتخبة لكتابة الدستور كما هو مقترح حالياً في ليبيا، هناك بعض الخطر من أن وجود هيئتين منتخبتين ربما تنتج عنه منافسة غير مطلوبة على السلطة في نظام اجتماعي جديد. فأعضاء الهيئتين يستمدون شرعيتهم من شرعية إجرائية مماثلة جداً تمكن الأعضاء من الإدعاء أنهم يتحدثون باسم ناخبين متشابهين. إضافة إلى ذلك، فهما يمتلكان الأدوات القانونية لعرقلة أحدهما الآخر: المؤتمر الوطني العام بتغيير الإجراءات وتشكيل الجمعية التأسيسية، والجمعية التأسيسية بتقليص سلطات المُشرِّع المستقبلي بموجب الدستور.

 رغم ذلك، لو أن التاريخ كان مرشداً، فإن هذا السيناريو غير محتمل نتيجة للقيود القانونية والضغوط السياسية. لقد كانت فائدة عقد مؤتمر منفصل في ماساشوستس هي الفصل بين الوظائف القانونية للمجلسين الانتخابيين: فأحدهما كان للتشريع، والآخر لكتابة دستور. كذلك ساعد تقسيم السلطة في تحجيم سلطة الآخر وإقامة جدار عازل بين مباشرة كلا السلطتين.

 بهذه الطريقة لم يكن المشرعون يعدون قرارات دستورية بشأن ممارستهم لسلطتهم، بكونهم المُعِد والمُعْد. بنفس الطريقة، لم يكن كتبة الدستور يحاولون تثبيت سلطتهم السياسية الخاصة. هذه الديناميكية، والتي تسمى "حجاب الجهل" في النظرية السياسية، حيث الكتبة غير مهتمين شخصياً وبصورة مباشرة بنتيجة عملهم، مرغوبة جداً، لكنها مفتقدة في أغلب الأحيان كعنصر من عناصر التصميم الدستوري. وسواء كان ذلك عن عمد أو مصادفة، فإن الإجراءات الدستورية الليبية الحالية طبقاً لما هو مخطط تدمج هذا العنصر المهم.

 بيد أن الانتخاب العام المباشر للجمعية التأسيسية قد يجعل العملية عملية مسيّسة تركز على النقاشات السياسية الحالية. كأساس للنظام القانوني، يجب وضع دستور طويل الأمد وباعث على الاستقرار، مثل دستور ماساشوستس، والدستور الأمريكي، والدستور النرويجي، حتى يتواجد لأجيال، وليكون، إلى الحد المحتمل، بعيداً عن المناقشات والقضايا اليومية.

 يجب أن يتمكن النص بوجه عام من توفير الحلول القانونية للمشاكل المختلفة وغير المتوقعة التي تتطلب رؤية طويلة الأمد للمستقبل تشمل درجة أعلى من التجرد والعمومية من سياسة السلطة السياسية الفورية المتوقعة. باختصار، الرؤى الكبيرة لا تخدمها جيداً الذرائع السياسية.

 الخبراء غير الحزبيين الذين تختارهم الهيئات المنتخبة في أغلب الأحيان أكثر استقلالية عن تأثير المصالح الخاصة، ويمكن أن يختاروا من أجل خبرتهم ومهارتهم كما حدث في حالة الآباء المؤسسين الأمريكيين، بدلاً من اختيارهم من أجل قدرتهم على الفوز في الانتخابات (في أغلب الأحيان يبتعد أفضل الخبراء عن التقدم لشغل الوظائف العامة).

 مثل هؤلاء الخبراء يمكن أن يكونوا أكثر ملائمة لإتباع منظور طويل الأمد، وأفضل استعداداً للمهمة التقنية لصياغة الدستور الجديد. وكما كان الوضع في حالة دساتير ماساشوستس، أمريكا، والنرويج، فإن الحكمة والسمعة الخبيرة لكتاب الدستور كثيراً ما يمكن أن تكسب الوثيقة مصداقية، وبالتالي طول العمر.

 رغم ذلك، فكما رأينا في حالة "رجال إيدسال"، فإن رجالاً ونساءً من أصحاب التعليم، والحكمة، والخبرة المطلوبة يمكن أيضاً أن يُختاروا من خلال الانتخابات، طالما كانت هذه الصفات واضحة في اختيارات الشعب.

 باختصار، كل من الانتخاب المباشر والاختيار غير المباشر بواسطة الجمعية التأسيسية في ليبيا قد يمنحان الإجراءات الدستورية الشرعية الضرورية، طالما اختير رجال ونساء من ذوي الفهم والخبرة الصحيحة، وضمنت العملية انفصال واستقلالية الجمعية التأسيسية.

 من المحتمل أن يخدم خليط من الانتخاب والاختيار مصالح الشعب الليبي أفضل ما يمكن، مثل عملية الخطوتين في النرويج، حيث يُختار الخبراء عن طريق المؤتمر الوطني العام، ويُختار الممثلون الديمقراطيون بالانتخاب المباشر. في أي حال، يبقى المؤتمر الوطني العام حراً لتغيير العملية بعد أن تولى الآن زمام السلطة من المجلس الوطني الانتقالي.

*لوريان آبدايك تولير هي رئيس شركة لوريان آبدايك تولير الاستشارية، والرئيس* [*المؤسس لمشروع المصادر الدستورية*](http://www.consource.org/) *في الولايات المتحدة.*

*توباياس بيرل هو مدير برنامج لدى* [*منتدى الشرق الأوسط الدستوري*](http://www.righttononviolence.org/mecf)*، وهي مبادرة لحركة* [*الحق باللاعنف*](http://www.righttononviolence.org/)*، في بيروت.*